الأصول في النحو

لو أنّ َهم جعلوا أنْ المخففة بمنزلة إنّ َما كان قوياً وفي هذا البابِ شيءٌ مشكلٌ أنا أبينهُ .

اعلم : أن الأفعال على ضروب ثلاثة : فضرب منها يقين وهو عَلِمتُ وضَرب هو لتوقعِ الشيءِ نحو : رجوتُ وخفتُ وضربٍ هو بينهما يحمل على ذا وعلى ذَا نحو : ظننتُ وحسبتُ .

واعلم : أن (أنّ) إنما هي لما تتيقنه ويستقر عندك وأَنْ الخفيفة إنما هي لما لَم يقعْ نحو قولك : أُريد أَنْ تذهبَ فإذا كانت أن الخفيفة بعد (علمتُ) فهي مخففةٌ من الثقيلة وإذا خففت أتى بلا والسين وسوف عوضاً مما حذف .

وجعلوا حذفها دليلاً على الإِضمار وقد ذكروا فيما تقدم و (أَنْ) التي تنصب بها الأفعال تقع بعد رجوت وخفتُ . تقول : خفتُ أَنْ لا تفعلَ .

فأما بعد حسبت وظننت فإنها تكون على ضربين : إنْ كان حسبانكَ قد استقر كانت مخففة من الثقيلة وإن حملته على الشك كانت خفيفة كقوله (وحسبوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ) . تقرأ بالرفع والنصب .

فمن رفع فكأنه أرادَ وحسبوا أَنْ لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين وهذا مذهب مشايخنا .

وقد حكي عن المازني نحوٍ منه ثم يتسعون فيحملون (رجوتُ) على علمتُ إذا استقر عندهم الرجاء وهذا أبعدها .

وحكي عن أبي العباس ولستُ أحفظهُ من قوله : إنه إن سُئلَ عن أَنْ الخفيفة المفتوحة ومواضعها فقال : أنْ الخفيفة المفتوحة أصلها أَنّ َ المفتوحة الثقيلة في جميع أحوالها وأنها مفتوحة كما انفتحت أَنّ َ المعمول فيها كأنما خففت أنّ َ فصارت أنْ مخففة فلها في الكلام موضعان : أحدهما تقع فيه على